

الخاتمة:

إن جهود مكافحة الهجرة السرية التي تتم سواء على مستوى دول شمال أفريقيا أو على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، قد تتجح في تحجيم هذه الظاهرة في بعض المراحل، غير أنها لن تستطيع القضاء على هذه الظاهرة طالما استمرت أسبابها الرئيسية والمتمثلة في استمرار تزايد فجوة التنمية بين ضفتي البحر المتوسط، والتي أدت إلى بروز تحركات ديمغرافية قسرية، جانب منها يتمثل في تيارات الهجرة السرية التي تتوجه نحو الشمال.

ويلاحظ أن أغلب دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تتعامل مع قضية الهجرة السرية كمشكلة أمنية بالدرجة الأولى، وترتبط بين الهجرة وظاهرة الإرهاب، أو تخطط بين اللجوء والهجرة السرية، بدلاً من التركيز على مساعدة دول الجنوب في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. فدول الاتحاد الأوروبي ما زالت تولي اهتماماً جوهرياً لأسلوب الردع وقوات التدخل السريع المخصصة لمحاربة المهاجرين، واعتماد دول الاتحاد الأوروبي لسياسات أكثر تشدداً وتقييداً للهجرة القانونية، أو التفكير في إقامة معسكرات إيواء للمهاجرين في دول العبور. إلا أن هذه الجهود لن تجدي، بل سوف تؤدي إلى زيادة موجات الهجرة السرية.

فلقد أوضح الواقع العملي أن الإجراءات الأمنية التي تركز عليها دول الاتحاد الأوروبي لا تكفي وحدها لتحجيم هذه الظاهرة، بل من الضروري اعتماد منهج متكامل يبحث في كافة الأسباب التي تدفع الأفراد للمخاطرة بحياتهم وركوب قوارب الموت. والوسيلة الأكثر فاعلية لمكافحة الهجرة غير المشروعة هي التطوير المنظم للهجرة القانونية، بالاتفاق بين الجانبين على حجم التدفق السنوي للمهاجرين ومواصفاتهم بطرق قانونية، مما يشكل حافزاً قوياً لدول المجموعة الأفرو عربية على التعاون المشترك لمراقبة الحدود بطرق فعالة.

ولا شك أن لدول الاتحاد الأوروبي ودول شمال أفريقيا مصلحة في تحجيم العوامل الطاردة الدافعة للهجرة من الجنوب بشكل غير نظامي، والمبادرات في هذا الشأن مطلوبة من الجانبين، فالبحر الأبيض لا يجب أن يكون بحر مجابهة، أو مسرحاً لمآسي إنسانية متكررة. ولعل في مقدمة هذه المبادرات قيام الاتحاد الأوروبي بإعطاء مزيد من التسهيلات للمنتجات الزراعية المصدرة من دول المجموعة الأفروعربية، وإعادة النظر في الممارسات اليومية للمؤسسات الأوروبية، والتي تعكس اتجاهات حمائية قصيرة النظر، تتمثل في إساءة استخدام أنظمة الحصص والحجر الزراعي والصحي، ودعم السلع الزراعية الأوروبية، وتطبيق متحيز لمعايير المنافسة والدعم والإغراق التي استخدمت في حالات كثيرة كوسائل للحماية المعرقلة لتدفق السلع الزراعية الأفروعربية، التي تسهم في دعم قدرات دول هذه المجموعة على استيعاب مزيد من الأيدي العاملة الوطنية في مواطنها الأصلية، وتقلل من فجوة التنمية بين الشمال والجنوب.

والاتحاد الأوروبي بحكم جواره الجغرافي المباشر لدول المجموعة الأفروعربية مطالب أيضاً بالقيام بدور أكثر فاعلية في حل المشاكل والقضايا والنزاعات الإقليمية في المنطقة الأفروعربية، وتخفيض حدتها، لما لها من علاقة مباشرة بظاهرة الهجرة غير القانونية، فضلاً عن أن بعض دول الاتحاد الأوروبي لها علاقة بنشأة بعض هذه القضايا، كالنزاع العربي/ الإسرائيلي، والحروب الأهلية في بعض الدول الأفريقية، كما أن البعض الآخر يمس الأمن الأوروبي. ولذا تتوقع دول المجموعة الأفروعربية دور أوروبي نشط وفاعل في هذا المجال، لإيجاد حلول نهائية وشاملة لهذه القضايا، وعدم الاكتفاء بدور مكمل للدور الأمريكي والذي أدى بانحيازه لإسرائيل لبقائها دون حل.

وفي ضوء المعطيات الديمغرافية، فإن الاتحاد الأوروبي سيظل في حاجة لتدفقات هجرة متواصلة لتعويض العجز الديمغرافي، في الوقت الذي تتسم به دول المجموعة الأفروعربية بنمو ديمغرافي متزايد من الناحية العددية والهرم العمري. وفي بعض

الحالات قد تكون الهجرة حلاً، وإن كان جزئياً لهذا التراجع الديمغرافي، ولكن الهجرة ستصبح في مراحل زمنية تالية ضرورية بل وحتمية لأغلب دول الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يتطلب تبني مقاربة سياسة الانفتاح المتوازن، التي تجمع بين القيم والتنظيم والواقعية، وتراعي مصالح الجانبين ومخاوفهما، وتسمح بتدفقات هجرة نظامية محسوبة من دول شمال أفريقيا وبتوازن ديمغرافي أفضل، انطلاقاً من رؤية شاملة ترتبط باعتبارات الأمن الإقليمي، وإعادة تأسيس الحوار الثقافي والاجتماعي المتصلة بقضايا الهجرة بين الجانبين. ومن الأهمية أن يصاحب ذلك تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ومراعاة ظروف وأوضاع الطرف الأضعف، لأن ذلك سيحد من دوافع الهجرة غير المرغوب فيها. وأخيراً فإن المهاجر بطريقة غير قانونية، يكون في معظم الحالات ضحية عصابات الاتجار بالبشر، ويجب أن يعامل وينظر إليه على هذا الأساس من مختلف الأطراف، ومن هنا فإن مكافحة الهجرة السرية يجب ألا تتم على حساب احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وإنما من خلال التعاون الدولي لمكافحة شبكات تهريب والاتجار في الأفراد، والنظر إلى المهاجر غير النظامي على أنه ضحية وليس مجرماً، وهو أيضاً ضحية أنظمة عجزت عن النهوض بشعوبها.